

I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 883 مليار ليرة (12 في المائة) خلال العام الماضي ليصل 8,218 مليار ليرة في العام 2017 مقارنةً مع مبلغ 7,335 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016². جاء هذا الارتفاع نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم 46) التي أُقرت بتاريخ 18 تموز 2017 والتي وقّعها رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017. وقد بلغت المخصصات والرواتب وملحقاتها 3,149 مليار ليرة في الفترة بين أيلول وكانون الأول 2017، مظهرةً زيادة بقيمة 723 مليار ليرة أو 30 في المائة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016.

نصّ القانون رقم 46 على رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وإعطاء زيادة غلاء المعيشة للموظفين والمتقاعدين والأجراء في الإدارات العامة وفي الجامعة اللبنانية والبلديات واتحادات البلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وتحويل رواتب الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي والأسلاك العسكرية. في الواقع، نمت الرواتب والأجور الأساسية للقطاع العام بشكلٍ ملحوظ خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام 2017 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام السابق، مع تسجيل الارتفاع الأبرز في رواتب الجهاز التربوي خلال الفترة المذكورة، تلاه ارتفاع في رواتب الجهاز المدني والجهاز العسكري (المزيد من التفاصيل الرجاء مراجعة الجدول رقم 1 والمربع رقم 1). الجدير ذكره أن الأثر الكامل لسلسلة الرتب والرواتب ونسب النمو في رواتب وأجور كل فئة من الفئات المهنية سيكون جلياً بشكلٍ أوضح عند تحليل أرقام السنة المالية الكاملة للعام 2018 مقارنةً مع الأعوام السابقة.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها بحسب المهنة - أيلول - كانون الأول من العامين 2016 و 2017

نسبة التغيير السنوي	التغيير السنوي الأسمي	أيلول- كانون الأول 2017	أيلول- كانون الأول 2016	(مليار ل.د.)
37.50%	292	1,071	779	الجهاز العسكري
35.20%	174	671	497	الجيش
40.30%	87	300	213	قوى الأمن الداخلي
37.70%	21	78	57	قوى الأمن العام
78.40%	10	22	12	قوى أمن الدولة
89.80%	214	453	239	الجهاز التربوي
58.00%	66	179	113	الجهاز المدني
50.60%	572	1,703	1,131	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة، والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2017.

شكلت الرواتب والأجور متوسط نسبة 9.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010 - 2017. في التفاصيل، ارتفعت نسبة الرواتب والأجور من 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى نسبة 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 ومن ثم إلى نسبة 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي³ عام 2017، ما شكّل أعلى نسبة لها خلال فترة 8 سنوات. جاءت هذه الزيادة نتيجةً لتطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب بالإضافة إلى الركود المسيطر على البيئة الإقتصادية. نمت الرواتب والأجور بنسبة تراكمية سنوية بلغت 7.2 في المائة بين الأعوام 2010 و2017 وبنسبة تراكمية سنوية بلغت 6.9 في المائة خلال فترة ما بين 2014 و2017. كما ارتفعت كلفة الرواتب والأجور بمعدل 5.2 في المائة على أساس سنوي في العام 2015، و3.6 في المائة في العام 2016 ووصلت إلى نسبة 12 في المائة في العام 2017.

مربع رقم 1: متوسط الزيادات في مكونات سلسلة الرتب والرواتب الجديدة

بعد تطبيق سلسلة الرتب والرواتب في أيلول، تفاوتت الزيادة في الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام بحسب كل فئة ودرجة. بالنسبة لموظفي القطاع العام:

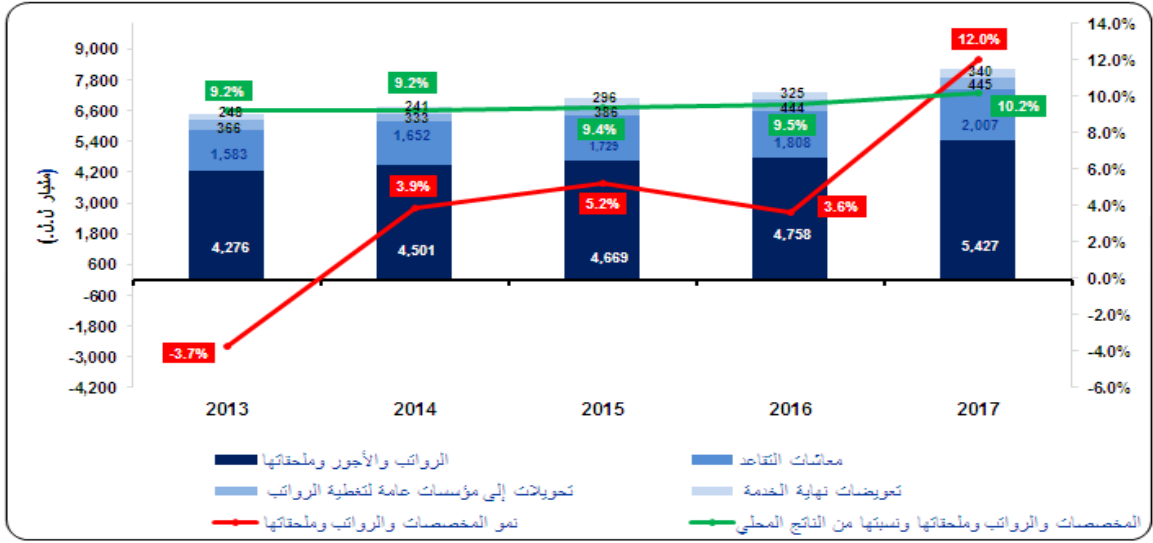
- الدرجة: يكتسب درجة واحدة كل سنتين
- الفئة: يرفع إلى الفئة الأعلى بعد الخضوع لمباريات يجريها مجلس الخدمة المدني، باستثناء الترفيع للفئة الثانية (والتي تتم وفقاً لشروط معينة) والفئة الأولى (التعيين بناءً لقرار مجلس الوزراء).

متوسط معدل الزيادة	
60%	موظفو قطاع العام الفئة الأولى
62%	موظفو القطاع العام الفئة الأولى (أعضاء مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي)
105%	موظفو القطاع العام الفئة الثانية
102%	موظفو القطاع العام رئيس المراقبة والدراسات في مجلس الخدمة المدنية/المفتشون/المشرفون/ أو المراقبون في ديوان المحاسبة أو مجلس الخدمة المدنية أو التفتيش المركزي- مهندس أو طبيب أو صيدلي (مدير أو رئيس مصلحة)
77%	موظفو القطاع العام الفئة الثالثة
75%	موظفو القطاع العام الفئة الرابعة - الدرجة الأولى
74%	موظفو القطاع العام الفنيين ومقدمي الخدمات التخصصية في مديرية الطيران المدني الفئة الرابعة - الدرجة الأولى
53%	موظفو القطاع العام الفئة الرابعة - الدرجة الثانية
52%	موظفو قطاع العام الفنيين ومقدمي الخدمات التخصصية في مديرية الطيران المدني من الفئة الرابعة - الدرجة الثانية
32%	موظفو القطاع العام الفئة الخامسة
81%	الطيارون في المديرية العامة للطيران المدني
89%	المراقبون الجويون في المديرية العامة للطيران المدني
23%	أفراد السلك الخارجي الفئة الأولى
31%	أفراد السلك الخارجي خارج لبنان الفئة الثانية
39%	أفراد السلك الخارجي خارج لبنان الفئة الثالثة
88%	أفراد الهيئة التعليمية ما قبل التعليم الجامعي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

³ المحتسب باعتماد نسبة النمو والمخفض الواردة في بيانات صندوق النقد الدولي، أفاق الإقتصاد العالمي لشهر تشرين الأول 2018، وتطبيقها على أرقام الناتج المحلي الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي للعام 2016.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها للفترة ما بين العام 2013 - 2017



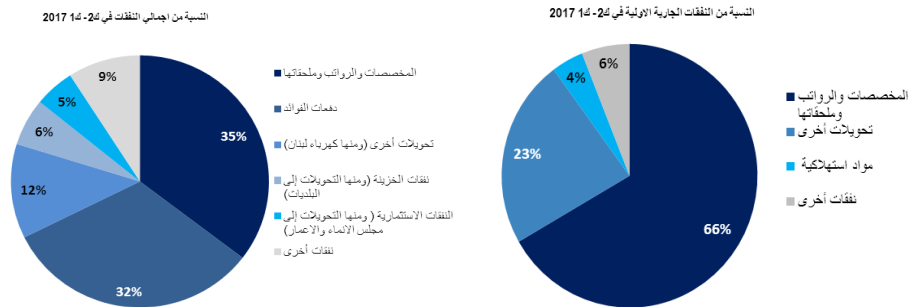
المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية⁴، حيث سجلت نسبة 67.1 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2015، 65.8 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2016، و66.2 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2017. كما شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 34.8 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية العام 2015، لتتخفّف إلى نسبة 32.7 في المائة مع نهاية العام 2016، لتعود وترتفع إلى نسبة 35.4 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية العام 2017. يعود السبب وراء الإرتفاع في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات إلى النمو الملحوظ في نسبة الرواتب والأجور خلال الفترة المذكورة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني- كانون الأول 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

⁴ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

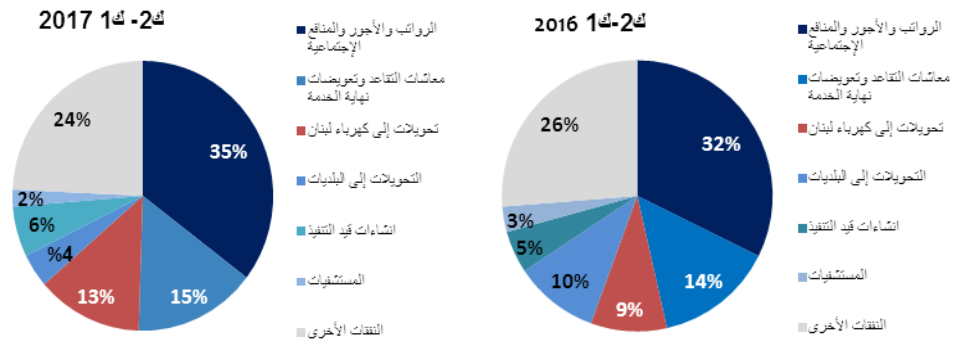
ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 669 مليار ليرة (14 في المائة) وذلك من 4,758 مليار ليرة خلال العام 2016 إلى 5,427 مليار ليرة خلال العام 2017. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى ارتفاع بقيمة (i) 353 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 123 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجهاز العسكري، (iii) 76 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي، و (iv) 70 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز المدني.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها إلى زيادة بقيمة (i) 218 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) 95 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (iii) 69 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجيش، (iv) 48 مليار ليرة في "المدفوعات الأخرى" عن إشتراكات ومساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة، (v) 28 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن العام، و (vi) 12 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى أمن الدولة.

من جهة المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 75 في المائة من إجمالي المدفوعات للرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال العام 2017، تلتها التقديمات الإجتماعية (13 في المائة)، والمنافع الوظيفية (4 في المائة)، في حين شكلت "المدفوعات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" نسبة 8 في المائة المتبقية من المجموع. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي في العام 2016، لترتفع إلى 35.3 في المائة من المجموع خلال العام 2017.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس⁵.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - كانون الأول 2016 وكانون الثاني - كانون الأول 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأودية.

⁵ يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي في العام 2017 إلى النمو الكبير في الرواتب والأجور وملحقاتها (+14 في المائة) مقابل زيادة سنوية أقل في إجمالي النفقات الأولية بلغت 3 في المائة.

جدول 2: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - كانون الأول من العامين 2016 و 2017

المجموع		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)
2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	
3,423	2,947	3	2	696	574	92	92	2,632	2,279	الجهاز العسكري
2,174	1,885	1	1	439	370	59	57	1,675	1,457	الجيش
949	805	1	1	199	150	26	26	724	628	قوى الأمن الداخلي
232	199	1	1	43	39	4	4	184	156	قوى الأمن العام
69	58	0	0	15	15	4	5	50	38	قوى أمن الدولة
1,113	1,048	32	43	0	0	75	75	1,006	930	الجهاز التربوي
526	456	44	42	3	4	69	71	409	338	الجهاز المدني /1
314	266	314	266							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
51	36									الجمارك /3
0	5									غير مصنف
5,427	4,758	393	354	700	578	237	238	4,047	3,547	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.2 الرواتب والأجور الأساسية

ارتفعت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى بقيمة 500 مليار ليرة (14 في المائة) لتصل إلى 4,047 مليار ليرة في العام 2017. جاء هذا الإرتفاع نتيجة الزيادة في جميع مكونات الرواتب والأجور الأساسية للقطاع العام.

a.A.2. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 15 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة بالإضافة إلى ارتفاع مدفوعات المتأخرات المخصصة للجهاز العسكري بقيمة 85 مليار ليرة (48.3 مليار ليرة للجيش و27.5 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي⁶). أدت سلسلة الرتب والرواتب التي بدأ تطبيقها في أيلول 2017 إلى ارتفاع المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 170 مليار ليرة، في قوى الأمن الداخلي بقيمة 69 مليار ليرة وفي قوى الأمن العام بقيمة 13 مليار ليرة. من ناحية أخرى، قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي.

b.A.2. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 8 في المائة خلال العام 2017 لتصل إلى 1,006 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 930 مليار ليرة في العام 2016. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في رواتب الموظفين في التعليم الابتدائي، بالإضافة إلى زيادة بقيمة 20 مليار ليرة في رواتب موظفي التعليم الثانوي. علاوة على ذلك،

⁶ استناداً إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17، تم دفع مبلغ 1.5 مليار ليرة كتقديمات مهنية للضباط الإختصاصيين ولتوظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين.

زادت رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 9 مليار ليرة سنوياً في العام 2017. من جهة أخرى، قابل هذه الزيادات إنخفاض في "الرواتب الأخرى" للجهاز التربوي بقيمة 31 مليار ليرة.

II.A.c. رواتب وأجور الجهاز المدني

إرتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز المدني بقيمة 70 مليار ليرة (21 في المائة) خلال كانون الثاني- كانون الأول 2017 مقارنة مع العام 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال العام 2017، مع نسبة 18 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (17 في المائة)، ووزارة المالية (11 في المائة). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 3)

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة المالية الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 12.3 مليار ليرة (37 في المائة) خلال العام 2017، بشكلٍ أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام. (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 4).

جدول 3. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- كانون الأول من العامين 2016 و2017

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017	ك2-ك1 2017	ك2-ك1 2016	(مليون ليرة)
17.7%	72,475	61,167	وزارة الخارجية والمغتربين
17.1%	69,876	64,714	وزارة العدل
11.1%	45,221	32,890	وزارة المالية
9.2%	37,684	33,148	مجلس النواب
9.2%	37,622	29,787	رئاسة مجلس الوزراء
5.4%	22,087	19,141	وزارة الصحة العامة
5.4%	21,976	17,445	وزارة الأشغال العامة والنقل
4.9%	20,200	15,587	وزارة الزراعة
3.2%	12,968	10,693	وزارة الدفاع الوطني
3.3%	13,394	10,268	وزارة الداخلية والبلديات
13.5%	55,200	43,438	أخرى
100%	408,702	338,279	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4. التغيير في رواتب وأجور الجهاز المدني بحسب الوزارات - 2016 / 2017

نسبة التغيير السنوي 2017/2016	التغيير الأسمي مليار ليرة 2017/2016	(مليون ليرة)
37.5%	12,331	وزارة المالية
18.5%	11,307	وزارة الخارجية والمغتربين
26.3%	7,835	رئاسة مجلس الوزراء
8.0%	5,162	وزارة العدل
29.6%	4,613	وزارة الزراعة
13.7%	4,536	مجلس النواب
26.0%	4,531	وزارة الأشغال العامة والنقل
30.4%	3,126	وزارة الداخلية والبلديات
15.4%	2,946	وزارة الصحة العامة
21.3%	2,275	وزارة الدفاع الوطني
27.1%	11,762	أخرى
20.8%	70,423	مجموع التغيير

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B. II .التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 122 مليار ليرة (21 في المائة) لتبلغ 700 مليار ليرة خلال العام 2017. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 69 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية للجيش وزيادة بقيمة 48 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لقوى الأمن الداخلي. من ناحية أخرى، ارتفعت التقديمات الاجتماعية لصالح الأمن العام بقيمة 4 مليار ليرة في العام 2017.

بالتفصيل، ارتفعت التقديمات لصالح الجيش بقيمة 69 مليار ليرة في العام 2017 نتيجة الزيادة في نفقات الإستشفاء بقيمة 103 مليار ليرة وفي منح التعليم بقيمة 20 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي انخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية.

علاوةً على ذلك، جاء الإرتفاع في التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال العام 2017 نتيجة الزيادة في نفقات الإستشفاء بقيمة 34 مليار ليرة وفي منح التعليم بقيمة 18 مليار ليرة ، التي قابلها جزئياً إنخفاض بقيمة 5 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة.

C. II . اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 314 مليار ليرة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2017، بارتفاع نسبته 18 في المائة مقارنة مع 266 مليار ليرة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2016.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb